العرب
الأربعاء 2020/12/09
السنة 43 العدد 11906

أموالكم مقابل رغيفكم: اللبنانيون يرفضون مقايضة الدعم بالودائع

دعاوى للنزول إلى الشارع لمواجهة جشع الطبقة السياسية وفسادها

يتزايد السخط الشعبي في لبنان مع بدء الحكومة الدخول في مقايضة رفع الدعم، باللجوء إلى ما تبقى من أموال المودعين، في وقت تشهد فيه العاصمة بيروت احتجاجات، فيما ستهرب السلطات مجددا إلى الودائع البنكية لتجنب الخيار المرّ ما يهدد بتعميق الاحتقان الاجتماعي.

إشارة حمراء للفساد السياسي

بيروت - اشتد الرفض الشعبي لخطط الحكومة في تخيير المواطنين بين رفع الدعم واللجوء إلى ما تبقى من الودائع البنكية في ظل تشاحن سياسي يزيد من الغموض وينذر بتوتر اجتماعي كبير والمزيد من الضغوط الاقتصادية.

عبرت رابطة المودعين في بيان، عن رفضها لرفع الدعم والمساس بأموال المودعين، قائلة إن "المنظومة المالية السياسية الحاكمة تريد وضعنا أمام خيارين إما رفع الدعم وما يخلفه من جوع وحاجة ونقص دواء، وإما الدعم مما تبقى من احتياطات أموال المودعين".

رابطة المودعين
نرفض المساس بالاحتياطات التي تشكل ضمانة للأجيال

ورفضت الرابطة المس باحتياطات أموال المودعين بشكل قطعي، كما رفضت وضع الناس أمام مصير مجهول واللعب على رغيفهم، مشيرة إلى أن الحلول كانت واضحة منذ البداية، وطرحتها رابطة المودعين مرارا.

وطالبت الرابطة بإلزام المصارف إعادة رسملة ذاتها وفك القيود عن أموال المودعين وتحميل الخسارة إلى المصارف ومن يملكها وكل من استفاد من هندسات الحاكم المالية والفوائد الخيالية من كبار المودعين وأصحاب النفوذ والسياسيين.

كما دعت إلى تدقيق جنائي واستعادة الأموال المنهوبة. ومحاكمة الفاسدين وضبط التهريب ودعم الاقتصاد الإنتاجي عوضا عن دعم الاستيراد إلا للمواد التي لا يمكن تصنيعها في لبنان.

وأشارت إلى أن "لو طبقت الحكومة هذه السياسة منذ سنة، لكنا اليوم في طور بناء اقتصاد منتج، وصناعتنا المحلية تنتج الكثير من حاجياتنا، ولكان الانكماش الاقتصادي أقل مما هو عليه نتيجة حركة أموال المودعين والحركة الصناعية والتجارية، ولكان سعر الليرة بحال أفضل والتضخم في مستويات أدنى".

وحذرت رابطة المودعين من "استغلال أزمة الدعم التي تسببت بها المنظومة الحاكمة بالتكافل والتضامن مع سياسات حاكم مصرف لبنان وجمعية المصارف، ومن استغلال الغضب الشعبي المحق بوجه رفع الدعم للمس باحتياطات الودائع أو ما تبقى منها، أو المس باحتياطي الذهب الذي يملكه لبنان، والذي يشكل الضمانة الأخيرة للأجيال القادمة".

وتابعت "ولأن تاريخ علاقتنا كمودعين مع حاكم مصرف لبنان قد علمنا ألا نثق بقول يقوله أو عهد يقطعه، فإن الرابطة تطالب بكشف قيمة الاحتياطات المتبقية وبالوثائق. إذ أنه من حق المودعين معرفة ما تبقى من احتياطي إيداعاتهم منعا لأي مساس بها".

ودعت الرابطة المودعين إلى "النزول إلى الشارع، ليس دفاعا عن أموالكم مقابل رغيفكم، بل للمطالبة بحماية ما تبقى من أموالكم، وحماية رغيفكم"، وأكدت الرابطة أن "هذه المنظومة الفاسدة ليست أقوى من حقكم إن هدر، فواجهوها في الشارع وعبر القضاء وفي كل ميدان سلمي. تأخرنا كثيرا ولكن، تبقى هذه خارطة الطريق الوحيدة للحل".

وقالت وكالتان تابعتان للأمم المتحدة الاثنين إن إلغاء الدعم في لبنان دون ضمانات لحماية الفئات الأكثر ضعفا سيصل إلى حد كارثة اجتماعية، محذرتين من عدم وجود وسيلة لتخفيف الضربة.

في الوقت الذي يرزح فيه لبنان تحت وطأة أزمة مالية عميقة، يدعم مصرف لبنان المركزي السلع الأساسية من خلال توفير العملة الصعبة للمستوردين بسعر الصرف القديم البالغ 1500 ليرة لبنانية للدولار، حتى بعد أن فقدت الليرة 80 في المئة من قيمتها.

وقال حاكم مصرف لبنان المركزي رياض سلامة الأسبوع الماضي إن الدعم يمكن أن يستمر لشهرين آخرين فقط، داعيا الدولة إلى وضع خطة.

وعلى الرغم من أن لبنان يواجه أخطر أزمة منذ الحرب الأهلية التي دارت رحاها بين عامي 1975 و1990، فإن المنافسات القديمة بين السياسيين المتنافرين أعاقت رسم السياسات. واختير سعد الحريري لتشكيل حكومة جديدة في أكتوبر لكن لم يجر الاتفاق على حكومة بعد.

وكتبت يوكي موكو ممثل صندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) في لبنان، وربا جرادات المديرة الإقليمية لمنظمة العمل الدولية، في مقال رأي "سيكون تأثير إلغاء دعم الأسعار على الأسر الأكثر ضعفا في البلاد هائلا، ومع ذلك لا يوجد شيء تقريبا للمساعدة في تخفيف أثر ذلك".

وأضافا "من الأهمية بمكان أن ندرك أنه اجتياز لبنان لمنحدر آخر الآن، دون وضع نظام شامل للضمانات الاجتماعية أولا، سيلحق كارثة اجتماعية بمن هم أكثر ضعفا في البلاد، وسيطيح برفاهيتهم ورفاهية البلد ككل لسنوات عديدة قادمة".

وتعرض الأسلوب الشامل الذي يدعم به لبنان السلع الأساسية، مثل الوقود والقمح والأدوية، لانتقادات واسعة، بما في ذلك من قبل كبار الساسة في الأحزاب الحاكمة، لأنه لا يستهدف من هم في أمس الحاجة إلى تلك السلع.

وعقد رئيس حكومة تصريف الأعمال اللبناني حسان دياب الاثنين، اجتماعا ضم وزراء وحاكم مصرف (البنك المركزي) لبنان رياض سلامة، لبحث رفع الدعم عن السلع الأساسية.

وقال بيان صدر عن رئاسة الوزراء إن "المجتمعين بحثوا خطط الوزارات لتنظيم كلفة الاستيراد والدعم"، وعرض سلامة خلاله كلفة استيراد السلع للعامين 2019 و2020.

> مطالب بتدقيق جنائي واستعادة الأموال المنهوبة، ومحاكمة الفاسدين وضبط التهريب ودعم الاقتصاد

ونسب البيان لدياب القول خلال الاجتماع إن "البلد يواجه أزمة ونحن نحاول ترشيد تمويل الاستيراد ونبحث عن طريقة لا تؤذي الناس وتخفف كلفة هذا الاستيراد". ويتداول على نطاق واسع أن الدولة تتجه إلى رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية والمحروقات والدواء.

ويتزامن الاجتماع مع احتجاجات في العاصمة بيروت ضد رفع الدعم.

وقطع العشرات من المحتجين طريقا رئيسية وسط العاصمة بالإطارات المشتعلة قبل أن تعيد قوى الأمن فتحها، بحسب وكالة الأنباء الرسمية.

في أكتوبر الماضي، ترأس الرئيس ميشال عون اجتماعا بمشاركة رئيس حكومة تصريف الأعمال وحاكم مصرف لبنان، خصص لبحث الرصيد الاحتياطي الإلزامي لدى المركزي، لتحديد فترة الدعم المتبقية.

والاحتياطي الإلزامي، هي مبالغ تمثل نسبة معينة من ودائع العملاء لدى البنوك، تكون مخصصة لدى البنك المركزي، ولا يتم استخدامها إلا في الحالات الطارئة، وبعد استنفاد رزمة من الخيارات الأخرى لتوفير السيولة.

صناعة السيارات المغربية تعوّل على العروض الترويجية لإنعاش المبيعات

تعوّل صناعة السيارات المغربية على شهر ديسمبر الجاري لتحريك القطاع وإنعاش المبيعات نظرا لتزايد العروض الترويجية والتخفيضات الجيدة على الطرازات الجديدة، ما يمنح القطاع فرصة تدارك النسق السريع الخسائر.

الرباط - يأمل وكلاء السيارات في استدراك ما تبقى من الزمن الضائع، وإنعاش المبيعات خلال شهر ديسمبر الجاري مستغلين زخم العروض الترويجية والتخفيضات قبل حلول السنة الجديدة.

ويتطلع وكلاء السيارات بأمل إلى شهر ديسمبر نظرا لتميزه بوفرة العروض الترويجية والتخفيضات الجيدة على الطرازات الجديدة.

واستقرت مبيعات السيارات الجديدة عند 111.882 وحدة في نهاية الأحد عشر شهرا الأولى من هذا العام، بانخفاض قدره 22.3 في المئة مقارنة بنهاية شهر نوفمبر 2019، وفقا لجمعية مستوردي السيارات في المغرب.

وفي التفاصيل، لا تزال العلامة التجارية "داسيا"، على الرغم من انخفاض المبيعات بنسبة 19.64 في المئة، تهيمن على السوق بنسبة 31.73 في المئة، أي ما يقارب 31.050 تسجيلا، تليها "رونو" (11.686 وحدة مبيعة وحصة سوقية تقدر بـ11.94 في المئة) و"هيونداي" (7.423 وحدة و7.59 في المئة.

وحتى خلال شهر نوفمبر لم تتجاوز مبيعات السيارات الجديدة 12.717 ألف تسجيل، بتراجع قدره 4.45 في المئة مقارنة بالشهر نفسه من عام 2019.

وفي هذا السياق، نسبت وكالة أنباء المغرب العربي لأمين الشرقاوي، نائب المدير العام لجمعية مستوردي السيارات في المغرب، قوله، إنه "بعد انخفاض المبيعات في نهاية نوفمبر، يبقى الأمل معقودا على تحقيق أداء جيد خلال شهر ديسمبر".

وأضاف الشرقاوي أنه بعد الأشهر العجاف جراء آثار جائحة فايروس كورونا، يعول وكلاء بيع السيارات على زيادة المبيعات خلال شهر ديسمبر، الذي يتميز بعروض وتخفيضات كبيرة.

من جانبه، أشار حمزة، وهو مندوب مبيعات لدى أحد وكلاء بيع السيارات، إلى أن نهاية السنة هي الفرصة الأخيرة قبل جرد المخزون وتحقيق أهداف حجم المبيعات المحددة في بداية السنة.

وقال مندوب المبيعات الشاب إنه "بين تخفيضات الأسعار وعروض التمويل ووصول طرازات جديدة. تبقى جميع الخيارات مطروحة للاستدراك وتحقيق رقم معاملات جيد".

صناعة ترفد الاقتصاد

ووفقا له، فإن الوكلاء يستهدفون، بشكل أساسي، الزبائن الذين لم تتأثر رواتبهم بالأزمة أو الشركات التي تحتاج إلى عربات لمواصلة نشاطها.

وفي ما يتعلق بمخاطر نفاد المخزون التي يعاني منها الوكلاء بسبب إغلاق المصانع على المستوى الدولي، والتأخير الزمني بين الطلب والتسليم، وتوخي الحذر من قبل الوكلاء في التزود بالسيارات، أكد حمزة أن مشكلة المخزون لا تزال قائمة ولكنها مطروحة بحدة أقل.

وقال "بدأنا باستقبال طلبيات كان مقررا تسلمها في السابق"، موضحا أن هذه المشكلة مطروحة بشكل خاص في بعض الطرازات المستوردة من الخارج.

من جهته، أوضح خالد، وهو زبون محتمل، في تصريح مماثل، أنه كان ينتظر شهر ديسمبر ليحسم قراره بشأن السيارة التي يرغب في شرائها.

وأضاف قائلا "كنت أترقب العروض الترويجية لنهاية السنة، والنماذج الجديدة التي ستعرض في سوق السيارات؛ خصوصا وأنه في الأشهر الأخيرة، عرف السوق مشكلة في المخزون".

من خلال العروض المكثفة، وإطلاق منتجات جديدة مثيرة للاهتمام ووصول نماذج جديدة، فإن الوكلاء لا يدخرون أي جهد في سبيل استقطاب زبائن جدد.

ورغم متاعب القطاع طيلة أزمة كورونا فقد تمكنت صناعة السيارات المغربية من تحقيق طفرة ملحوظة حيث شكلت استثناء بحسب تقرير حديث لوكالة فيتش للتّصنيف الائتماني.

ولا يزال المغرب من بين الأسواق الأكثر جاذبية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث خلق فرصِ الإنتاج رغم أزمة الوباء، حيث حصل على أعلى نتيجة من حيث نموّ إنتاج السّيارات بلغت 83.9 من أصل 100 نقطة.

وبحسب خبراء فيتش ما زال هناك مجال للتّحسن من حيث شبكة الخدمات اللوجستية في البلاد وتنمية القوى العاملة النشطة. وقال الخبراء إنّ "قطاع السّيارات في المغرب يمثّل أحد أكبر القطاعات المنتجة للثّروة".

وبعد توقف الإنتاج بمصانع في الصين في مارس بسبب كورونا بات المغرب محطة مهمة في استمرار إنتاج السيارات بشركات رينو التي تملك مصنعين في طنجة والدار البيضاء، وبيجو بمصنعها في مدينة القنيطرة، الذي وصلت تكلفته الاستثمارية إلى 550 مليون يورو.

وأكد خبراء فيتش أنّ العديد من شركات السيارات الدّولية تختار المغرب لموقعه الجغرافي الاستراتيجي الذي يقعُ بين الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأوروبا، وكذلك بالنّظر إلى الفرص التجارية الهائلة التي يتيحها للمستثمرين الدّوليين.

> التخفيضات وعروض التمويل والطرازات الجديدة تمنح الأمل في زيادة رقم المعاملات

كما صنّفت الجمعية الأوروبية لصناعة السيارات، المغرب في المركز الخامس ضمن قائمة الدول المصدرة للسيارات إلى دول الاتحاد الأوروبي، بمجموع إجمالي اقترب من نحو 284 ألف مركبة، ليأخذ القطاع مكانته إلى جانب رواد صناعة السيارات بعد كل من الولايات المتحدة الأميركية واليابان وكوريا الجنوبية والصين.

ويساهم القطاع في توفير 8 آلاف فرصة عمل، إلى جانب عشرات الآلاف من فرص العمل غير المباشرة، كما تبلغُ صادراته 8 مليارات دولار، وهو ما يؤكد أهمية هذا القطاع بالنسبة للنسيج الاقتصادي المغربي.